شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

طيّارة ورق نيابيّة - رئاسيّة!

من مفارقات عهدنا العراقي "الزاهر" و"وارف الظلال" الراهن، أن يُوقّع رئيس الدولة على قانون انضمام دولتنا إلى اتفاقية دولية تخصّ قطاعاً كفله الدستور الدائم ولم ينظّمه أي قانون خلافاً لأحكام الدستور!... معنى هذا أن التوقيع لا معنى له ،لأن عملية الانضمام لا قيمة لها!

المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية أعلن الخميس الماضي عن أنّ الرئيس فؤاد معصوم قد صادق في ذلك اليوم على قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي.

بيان المكتب الإعلامي حرص على التذكير بأنّ هذه المصادقة على القانون الذي شرّعه مجلس النواب جاءت "استناداً الى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور" ، وأن الهدف المبتغى من تشريع هذا القانون والمصادقة عليه هو " تعزيز الحرية النقابية كوسيلة لتحسين أوضاع العمال لإقرار السلم، وتكريس الحقّ في تأسيس النقابات والانضمام إليها وحمايتها والحق في الانضمام إلى منظمات دولية للعمال ولأصحاب العمل، ولغرض انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي رقم (٨٧) لسنة ١٩٤٨ ".

لا الذين قدّموا إلى رئيس الجمهورية صيغة القانون الواردة من مجلس النواب للتوقيع، ولا الذين كتبوا هذا البيان في المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية، ولا – قبلهم – أعضاء مجلس النواب الذين قرأوا مسودة القانون الواردة من الحكومة وناقشوها تحت قبة البرلمان ورفعوا أيديهم بالموافقة عليها وإجازة القانون، سألوا أنفسهم: هل لدينا ، قبل ذلك، قانون ينظّم العمل النقابي لننضمّ إلى اتفاقية دولية تخصّ الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي؟

دستورنا الدائم الذي استُفتي عليه الشعب في ظروف صعبة (أواخر ٢٠٠٥) متحدّيا الإرهاب نصّ في البند (ثالثا) من المادة (٢٢) على أن "تكفل الدولة حقّ تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، ويُنظم ذلك بقانون". حتى اليوم، بعد ١٢ سنة بتمامها وكمالها، لم يشرّع مجلس النواب قانوناً ينظّم ما كفله الدستور وألزم به، مع أنّ مسودة قانون النقابات والاتحادات موجودة لدى المجلس منذ وقت بعيد، ومع أنّ المطالبات بتشريع القانون تجري في مناسبة ومن غير مناسبة، فهذا القانون واحد من القوانين اللازمة لبناء الدولة، مثله مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخابات وسواهما، لتبقى النقابات تعمل بقوانين عهد صدام المناهضة للعمل النقابي الحرّ!

معنى هذا كله أن مصادقة رئيس الجمهورية على هذا القانون وكأنها لم تكن، وأنّ القانون الذي أنفق عليه "نواب الشعب" بعض وقتهم وتلقّوا عنه رواتب وامتيازات يندر نظيرها في العالم كله "لا محل له من الإعراب" بحسب التعبير الشعبي الدارج، فحقّ تأسيس النقابات والاتحادات المكفول دستوريا غير مكفول قانونيا.

خلاصة الكلام إن ما فعله مجلس النواب بسنّه قانون انضمام العراق إلى اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي الدولية، ورئيس الجمهورية بمصادقته على القانون، والمكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية بإعلانه خبر المصادقة على القانون، إنّما قاموا جميعاً بما يُشبه إطلاق طيّارة ورق في الهواء ... لا تصلح لغير الفرجة!

> دستورنا الدائم الذي استُفتي عليه الشعب في ظروف صعبة (أواخر 2005) متحدّيا الإرهاب نصّ في البند (ثالثاً) من المادة (22) على أن "تكفل الدولة حقّ تأسيس النقابات والاتحادات المهنية.

العمليّات المشتركة: لدينا تنسيق مع جيش الأسد وكرد سوريا

تعرّضات داعش تعيد الحشد الشعبي إلى الحدود العراقيّة

□ بغداد / المدى

قال قائد عسكري في الحشد الشعبي، يوم الجمعة، إن قواته انتشرت على الحدود السورية لدعم قوات حرس الحدود العراقية بعدما تعرضت لإطلاق نار من داخل سوريا خلال الأيام الثلاثة الماضية.

ولم ترد أنباء بعد بشأن من فتح النار من الأراضي السورية ، لكن القوات المحتشدة ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا تتوقع أن يلجأ التنظيم إلى حرب العصابات بعد خسارته معاقله الحضرية في وقت سابق هذا العام.

وقال قائد عمليات الحشد الشعبي لمحور غرب الأنبار قاسم مصلح، في بيان نشرته رويترز، "بعد تعرض عدة نقاط تابعة لحرس الحدود العراقية لعدة تعرضات عبر صواريخ موجهة وتأخر الإسناد من القوات الأمنية، تم إرسال قطعات لواء ١٣ في الحشد الشعبي وبادر في استهداف مصادر إطلاق الصواريخ".

وأضاف مصلح إن "قيادة العمليات ولواء الطفوف متواجدون الآن على الحدود العراقية السورية في نقاط حرس الحدود لصد أي تعرض أو تحرك للعدو".

وأضاف قائد عمليات الحشد الشعبي لمحور غرب الأنبار إن "تلك المنطقة ليست ضمن قاطع مسؤولية الحشد الشعبي ، لكنّ واجبنا يقتضي إسناد القطاعات الأمنية كافة".

ودعا بعض السُّنة والكرد رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى نزع سلاح فصائل الحشد الشعبي التي يقولون إنها مسؤولة عن انتهاكات واسعة النطاق ضد بلداتهم.

وأكد متحدث عسكري عراقي وجود هذه الفصائل. ولكنّ العميد يحيى رسول قال لرويترز إنّ هذا إجراء مؤقت و"طبيعي جداً" لأن واجب قوات الحشد الشعبي مساندة القوات الحكومية.

ووفقا للقانون تعد قوات الحشد الشعبي رسمياً جزءاً من المؤسسة الأمنية العراقية وتتبع رسمياً العبادي بوصفه القائد العام للقوات المسلحة.

واستعادت القوات العراقية في التاسع من كانون الأول آخر مساحة من الأراضي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش على الحدود مع سوريا وأمنت الصحراء الغربية.

وشكل ذلك نهاية الحرب ضد داعش بعد ثلاث سنوات من اجتياحهم نحو ثلث أراضي العراق. ونفى رسول أن دعم حرس الحدود تأخر. وقال "المسؤولية الأساسية عن الحدود تقع على عاتق حرس الحدود والجيش".

وأضاف المتحدث باسم العمليات المشتركة إن القوات العراقية تنسق مع كل من الجيش السوري، المدعوم من روسيا وإيران وتحالف الفصائل الكردية والعربية المدعوم من الولايات المتحدة والمعروف باسم قوات سوريا الديمقراطية المعارضة للرئيس بشار الأسد.

وقال رسول إن مناطق بسوريا مازالت تحت سيطرة تنظيم داعش منها مناطق كثيرة على الحدود مع العراق. واستطلعت قوة من الحشد الشعبي وقيادة حرس الحدود، أمس، مساحات واسعة من الحدود العراقية السورية بهدف إنشاء مخافر حدودية وتحصينها أمنياً.

وكان قاسم مصلح قد قال، في بيان نشرته (المدى) الاسبوع الماضي، إن "الحشد يسعى لمسك جميع المناطق الحدودية والسيطرة عليها أمنياً بالتعاون مع قيادة حرس الحدود العراقية"، مؤكداً أن "التنسيق على أعلى مستوى بين الحشد الشعبي وحرس الحدود في تأمين حدود البلد الغربية ومنع تسلل الإرهابيين".

وأضاف مصلح، وقتها، انه "سيتم نشر رايا ومخافر أمنية تكون مهمتها السيطرة على الحدود بدعم جوي إضافة إلى دعم الحشد الشعبي المتواصل".

وفي وقت لاحق، نفت خلية الإعلام الحربي التابعة للعمليات المشتركة تعرض القوات العراقية لاستهداف داعش انطلاقا من الاراضي السورية.

وقال بيان للخلية، تلقت (المدى) نسخة منه، "تناقلت بعض وسائل الاعلام تصريحا مزعوما عن إعادة انتشار قوات الحشد الشعبي عند الحدود السورية".

وأشارت الخلية الى أن "الحدود العراقية السورية تحت السيطرة العراقية وبحماية قوات الحدود والجيش العراقي ولم تتعرض الى هجوم من داخل الحدود السورية".

وتابعت العمليات المشتركة ان "مقطع الحدود في شمال نهر الفرات من الجانب السوري تحت سيطرة داعش وتحصل فيه رشقات بين الحين والآخر وأن قواتنا ترد بقوة على أي مصدر للنيران .

ودعت قيادة العمليات المشتركة الى "توخي الدقة في تناول أي تصريح يخص المواقف العسكرية".

> قوة من الحشد غرب تلعفر.. (أرشيف)

نائب يطالب العبادي بالتدخّل لمنع فتنة في ديالى

□ بغداد / المدى

حذّر نائب عن محافظة ديالى من مخاطر فتنة دامية في ناحية أبي صيدا بالمحافظة، داعياً القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي إلى "التدخل العاجل".وقال النائب فرات التميمي، في بيان اطلعت عليه (المدى) أول من أمس، إن "الاوضاع في ناحية أبي صيدا وصلت الى مأزق خطير للغاية وهي على شفا اندلاع فتنة دامية تحرق الأخضر واليابس".

وأضاف التميمي ان "وجود الجماعات الخارجة على القانون داخل أبي صيدا هو من سيقود الى اندلاع الفتنة الدامية"، داعياً القائد العام للقوات المسلحة الى "التدخل العاجل وإنهاء ملف تلك الجماعات من خلال تفعيل مذكرات القبض بحق المطلوبين وفرض سلطة القانون".وأشار النائب عن ديالى الى أن "منشورات برزت في الساعات الماضية تهدد بعض العشائر بالقتل وهو أمر خطير للغاية"، مؤكداً أن "الوضع وصل الى حد حرج وعلى الحكومة التدخل قبل فوات الآوان".إلى ذلك كشف التميمي عن ضبط أكبر مضافة للانتحاريين في ديالى، مرجحاً ان تكون هذه المضافة مأوى المسلحين الذين شنوا هجوم النهروان.وقال النائب فرات التميمي، في بيان منفصل، إن "قوة أمنية مشتركة بمشاركة العشائر ضبطت مضافة للانتحاريين في منطقة مهجورة جنوب ناحية كنعان تعد الأكبر من نوعها في محافظة ديالى".وأضاف النائب عن ديالى أن "المعلومات الأولية تدلل بأن مجزرة النهروان الأخيرة كانت بسبب هذه المضافة التي آوت الانتحاريين الذين نفذوا الجريمة النكراء بقتل الأبرياء قبل أسابيع معدودة".ودعا التميمي قيادتي عمليات بغداد ودجلة إلى "إعطاء اهتمام أمني ومتابعة للمناطق المهجورة القريبة من النهروان ضمن حدود ديالى التي تشكل حالياً مأوى للجماعات المتطرفة وهي تمثل تهديداً جدياً لأمن العاصمة بالوقت الراهن".يذكر ان ١١ شخصا قتلوا وأصيب ٣٣ آخرون بجروح في الشهر الماضي في هجوم نفذه انتحاريون قرب سوق تجارية في منطقة النهروان الواقعة جنوب شرق بغداد. وفتح المهاجمون النار على المدنيين فيما استخدموا الاحزمة الناسفة لإيقاع أكبر عدد ممكن.

العدد يفوق عشرة أضعاف ما أعلنه التحالف الدولي

تحقيق صحفي يكشف مقتل ١١ ألف شخص خلال عمليّات الموصل

□ ترجمة: حامد أحمد

أجرت وكالة أسوشييتدبرس AP الاميركية تحقيقاً عن خسائر المدنيين خلال معاركة تحرير الموصل، مؤكدة ان الأعداد الحقيقية تفوق ما أعلنه التحالف الدولي بعشرة أضعاف.

وسجلت مقتل ما بين ٩٠٠٠ الى ١١٠٠٠ شخص خلال المعركة التي استمرت تسعة أشهر لتحرير مدينة الموصل من قبضة تنظيم داعش.

واستنادا الى التحقيق، الذي أجرته الوكالة بالاعتماد على إحصائيات الخسائر لدى مؤسسات الطب العدلي ومعلومات متعددة مستقاة من منظمات غير حكومية فإن القوات العراقية وقوات التحالف مسؤولة عن مقتل ما لا يقل عن ٣٢٠٠ مدني نتيجة الغارات الجوية وقذائف المدفعية والهاون للفترة ما بين تشرين الاول عام ٢٠١٦ وسقوط تنظيم داعش في تموز عام ٢٠١٧.

وأغلب الضحايا وصفوا من قبل تقارير وزارة الصحة على أنهم مسحوقون تحت أنقاض الابنية .

التحالف الدولي، الذي لم يرسل أي شخص الى الموصل للتحقق من الادعاءات الاخيرة، يقر عن مسؤوليته بمقتل ٣٢٦ مدنياً فقط .وقال كريس وودز، مدير مؤسسة أير وورز Airwars المعنية بتوثيق ضحايا القصف الجوي والمدفعي في العراق وسوريا، إن "معركة تحرير الموصل كانت بمثابة أكبر هجوم على مدينة منذ فترة جيلين من الزمن وقتل فيها الآلاف."

وأضاف وودز "إدراك وفهم كيفية مقتل هؤلاء المدنيين، وبالطبع دور تنظيم داعش كبير في هذا الامر، قد يساعد في تلافي حدوث مثل هذه الخسائر إن توجب حدوث مثل هكذا معركة مستقبلا".

وبالإضافة الى مؤسسة أير وورز، حللت وكالة AP معلومات أخرى صادرة عن منظمة العفو الدولية ومؤسسة بودي كاونت البريطانية المعنية بإحصاء ضحايا الحروب وتقرير صادر عن الأمم المتحدة.

وحصلت الوكالة أيضا على قائمة من دائرة الطب العدلي لمدينة الموصل مثبت فيها مقتل ٩٦٠٦ أشخاص خلال العمليات العسكرية. ويعتقد أن المئات من المدنيين القتلى مايزالون مدفونين تحت الانقاض .

ووجدت الوكالة أن حوالي ثلث أعداد القتلى البالغ عددهم ١٠٠٠٠ تقريبا قد قتلوا بسبب الغارات الجوية والقصف المدفعي للتحالف الدولي والقوات العراقية. وثلث آخر قد قتل خلال موجة العنف الاخيرة التي شنها مسلحو تنظيم داعش. وتعذر تحديد الجانب المسؤول عن أعداد الوفيات الاخرى الباقية.وأشارت الوكالة الاميركية إلى أن احصائية دائرة الطب العدلي كانت أعلى بكثير من الإحصائيات الرسمية الاخرى.

وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قد ذكر في تصريح لوكالة AP ان ١٢٦٠ مدنياً فقط قد قتل اثناء القتال في الموصل. أما التحالف الدولي فلم يقدم اي حصيلة إجمالية إذ انه يعتمد على ما تبثه الطائرات المسيرة من الصور والتحقيقات الاستطلاعية التي يجريها الطيارون وأفلام الفيديو من كاميرات مثبتة على منظومات الاسلحة.

وقال حاتم أحمد سرحيد، أحد العراقيين المسؤولين عن توثيق أعداد القتلى في الموصل، إن "التحالف لم يرسل لنا أي شخص للاستفسار عن معلومات، لم يأتوا إلينا لا بشكل مباشر ولا غير مباشر ."

ويقول الاميركان إنه ليس لديهم الموارد لإرسال فريق الى الموصل ويعتبرون المعلومات غير كافية وغير موثقة، رغم انهم لم يتحققوا منها أصلا من البداية .

ودافع التحالف عن خياراته العسكرية في تنفيذ الضربات الجوية، مشيراً الى أن تنظيم داعش كان السبب في تعريض المدنيين لمخاطر النيران مستخدميهم كدروع بشرية .

وقال الكولونيل توماس فيلي، متحدثاً عن التحالف، إنه "من دون الحملة الجوية والبرية للتحالف ضد داعش كان من الممكن ان تستمر المعركة لسنوات إن لم تكن عقوداً من المعاناة وأعداد القتلى غير المبررة في العراق وسوريا على أيدي الإرهابيين الذين يفتقرون الى أدنى معايير الدين والاخلاق ."

وتعليقاً على ذلك، قالت لين معلوف، رئيسة مركز بحوث الشرق الاوسط لمنظمة العفو الدولية رداً على تقرير وكالة، "لقد صعقنا بهذه الارقام ولكننا لم نتفاجأ. هذه الارقام تتماشى بشكل مباشر مع استنتاجاتنا السابقة بأن الآلاف من المدنيين قتلوا خلال معركة الموصل، وأن أعداد القتلى هذه لم تنتج فقط عن هجمات مسلحي داعش، بل ايضا نتيجة نيران القوات العراقية وقوات التحالف ."

■ عن: أسوشييتدبرس

نائبة موصليّة: آلاف الجثث ما زالت تحت الأنقاض

□ بغداد / المدى

قالت عضو في اللجنة القانونية البرلمانية، أمس السبت، إن القضاء العراقي أفرغ تقرير لجنة سقوط الموصل من محتواه. في حين وصفت الحديث عن أعداد ضحايا الموصل بـ"الفوضى".

وأوضحت النائبة فرح السراج، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "مجلس النواب شكل لجنة للتحقيق بسقوط نينوى قبل أكثر من عام، وقد أصدرت اللجنة تقريراً تضمن اتهامات لأسماء صريحة في الدولة العراقية، لكنّ القضاء العراقي والمدعي العام أفرغا التقرير من محتواه".

وأضافت عضو اللجنة القانونية البرلمانية، أن "الكثير من الذين ذُكرت أسماؤهم ما زالوا يتقلدون المناصب، ويمارسون عملهم رغم أنهم كانوا سبباً رئيساً بسقوط المحافظة"، داعية الحكومة الى أن "تكون جادة بشكل حقيقي في تقديم الأسماء الأساسية بسقوط المدينة".

وطالبت النائبة الموصلية بـ"محاسبة المتسببين بسقوط المدينة بتهمة الخيانة العظمى". ووصفت ما يتم ذكره من أرقام في الإعلام عن أعداد الضحايا سواء من وكالة Ap أو غيرها بـ"الفوضى، لأنه لا الحكومة المركزية ولا المحلية وحتى المنظمات الدولية قامت بإعداد برنامج متكامل لهذا الموضوع".

وفي ما يتعلق بمبادرة السلم المجتمعي، ذكرت النائبة السراج أن "المبادرة التي تبنتها نائبات الموصل كتبت عدة توصيات وصوت عليها مجلس النواب بالإجماع،لكن الحكومة العراقية لم ترد على التوصيات التي رفعت اليها منذ نيسان الماضي".

وأشارت النائبة عن الموصل إلى "وجود آلاف جثث من الشهداء ما زالت تحت الأنقاض في المدينة القديمة الى الآن، ولا نعلم عددها، خصوصاً في المقابر الجماعية كالخسفة ومقبرة أخرى قريبة من تلعفر".

وأكدت السراج بالقول "لايوجد إحصاء للجثث، ولم ترسل المنظمات الدولية لجاناً لإحصاء عدد الشهداء الموجودين في هذه المناطق"، مشيرة الى أن "العديد من أهالي الموصل لا يملكون شهادات وفاة لذويهم، كما أن هناك الكثير من المواطنين لا يملكون وثائق ثبوتية وليست لديهم القدرة المالية على استحصالها من جديد".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

مدير التحرير
مازن الزيدي

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون